

المصدر: الحياة
التاريخ: ٧ أغسطس ٢٠١١

القاهرة: منظمة حقوقية تدعي على شارون في اغتيال أسرى مصريين

□ القاهرة - «الحياة»

سلمت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أمس بلاغاً إلى النائب العام تطلب فيه فتح تحقيق رسمي في جرائم قتل أسرى مصريين على أيدي جيش الاحتلال الإسرائيلي في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، متضمناً أسماء قادة بارزين في الدولة العبرية في مقدمهم رئيس الحكومة أرييل شارون.

وجاء البلاغ الذي حصلت «الحياة» على نسخة منه في عشرين صفحات متضمناً ثلاث عشرة تهمة لمسؤولين سابقين وحاليين في إسرائيل تخضع جميعها للقانون المصري وتستوجب محاكمة مرتكبها، إضافة إلى مئات المستندات الدالة على حدوث هذه الجرائم.

وأشار البلاغ إلى أن اعترافات المسؤولين العسكريين السابقين وإفادات الشهود عن المذابح التي تعرض لها أسرى مصريون تضمنت أسماء أرييل شارون وبنيامين بن اليعيزر ورفول ايتان وإيريل بيزرو وشارون زيف وداني وولف وعاموس نثمان ومراسيل طوبياس ومورنخاي براون.

وقال الأمين العام للمنظمة السيد حافظ أبو سعدة لـ«الحياة» إن «البلاغ هو الخطوة الأولى ضمن مجموعة تدابير قانونية تستهدف محاكمة أرييل شارون على ارتكابه جرائم حرب ضد الإنسانية» لافتاً إلى أنه «سيسلم» في غضون أيام، ملفاً عن القضية إلى مجموعة



نقيب المحامين المصريين سامح عاشور في مؤتمر صحفي أمس دان فيه الممارسات الإسرائيلية (رويترز)

من المحامين في أوروبا لإقامة دعوى أخرى ضد السفاح شارون في بلجيكا أو في باريس. وكان الضابط السابق في الجيش الإسرائيلي ارييه بيرو أعلن قبل ستة أعوام ارتكاب جرائم قتل آلاف من الأسرى المصريين في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧، واعترف بتلقي تعليمات مباشرة من قادة في الجيش، وذكر

أسماء أوردتها البلاغ المقدم إلى النائب العام. وطالب البلاغ، الذي عرضته المنظمة، تحريك الدعوى العمومية ضد مرتكبي هذه الجرائم استناداً إلى قانون العقوبات المصري والاتفاقات الدولية التي وقعت عليها مصر وإسرائيل. ولفت إلى أن «عشرات المقابر الجماعية التي تم العثور عليها في شبه جزيرة سيناء وما حوته من رفات للشهداء دليل كاف على حدوث هذه المجازر على الأراضي المصرية».

وقال أبو سعدة إن «البلاغ استند إلى تطابق بعض مواد قانون العقوبات الوطني على الجرائم التي ارتكبها المتهمون الصهيونية وما ورد في الدستور من عدم سقوط هذه الجرائم بمرور الزمن، واختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ضد المتهمين وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية».

من جهة أخرى، قررت أحزاب المعارضة المصرية توجيه رسائل إلى الأحزاب والبرلمانات الأوروبية لتوضيح حقائق الموقف في الأراضي المحتلة وخطورة الممارسات الإسرائيلية العدوانية على المصالح الغربية في المنطقة.

وعقد قادة أحزاب التجمع والناصري والوفد اجتماعاً صباح أمس في مقر الأخير للتداول في شأن تنظيم أنشطة دعم الانتفاضة الفلسطينية في ضوء اللقاء الذي جرى والأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى قبل أيام.